المستويات الدلالية في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني

د. هدى محمد صالح الحديثي
كلية الآداب – جامعة بغداد

إذا سلّمنا بأن المعنى في أبسط صورة يمثّل "المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة"[١] فإن الدلالة عملية ارتباط بين طرفين هما اللفظ (الدال) والمعنى (المدلول) الذي يشير إليه ذلك الدال لأن اللفظ يمثّل (الدلالة الأسمية لذلك المدلول والإشارة الكلامية المستخدمة لبيانه وظهوره)[٢] بإقرار أن (الدال وسيط مادي للمدلول)[٣] .

من هنا يمكننا القول أن الدلالة (عملية اقتران الدال بالمدلول)[٤] لأنها تستند إلى كونها تشير إلى (كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، الشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول)[٥] ويجمع الدلاليون اليوم على أن دراسة المعنى هو ما يسمى بعلم الدلالة[٦] ؛ وفي ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة يكون علم الدلالة العلم الذي (يعني بدراسة انتظام الدوال اللسانية في الظاهرة اللغوية عموماً رغم ما يميز اللغات بعضها عن بعض من نواميس في توليد الدلالات ، فعلم الدلالة يسعى إلى عقلنة ظاهرة الدلالة عموماً)[٧] لأنّ الكلام باعتباره وسيلة اتصال من حيث كانت اللغة الأداة التي نستعين بها لنقل الأفكار[٨] وقد تعدّدت الاتجاهات والسبل في تحديد المعنى[٩] حتى خلصنا إلى إن دلالة الجملة تتحدد بوجود ثلاث مستويات هي :

- **المستوى الوضعي** الذي يرتكز على دراسة دلالة الألفاظ معجمياً فيكون علم المعجم حينئذ العلم الذي يبحث في الدلالة اللغوية للألفاظ[١٠] .

- المستوى التركيبي الذي يرتكز على بحث الألفاظ في التراكيب من حيث أن التراكيب يقضي إلى معنى المفردة فيه ؛ وفي هذا المستوى يأتي دور نظرية المعنى – أو ما أشرنا إليه بعلم الدلالة – في دراسة المعنى المتأتي من تأليف الكلمات بعضها مع البعض الآخر . وفي هذا المستوى تتميز قدرة اللغة في نقل التراكيب من المستوى الأخباري القائم على مجرد الأخبار (الإبلاغ) والإفهام إلى المستوى البلاغي (الإبداعي) القائم على تشخيص العناصر الجمالية والبلاغية فيها ضمن الحدود المتاحة لإمكانات اللغة .

- المستوى الصوتي إذا نظرنا إلى أن الألفاظ أدلة على المعاني (وليس للدليل إلا أن يعلمك الشيء على ما يكون عليه)[١١] فإن الصوت يتعيّن بكونه دالا لمدلول هو ذلك اللفظ فهو وسيلة الدلالة في عملية الخطاب والإبلاغ والقناة الحاملة للمعنى إلى المتلقي .

ويمثل المستوى الصوتي منطلقاً أساساً في الدراسات اللسانية حيث يعنى بدراسة مخارج الحروف باعتماده (الوحدات البسيطة والمتشابكة التي لا تلعب دوراً إلاّ في تمييز الوحدات الدلالية بعضها عن بعض أو في تدعيمها وتقطيعها أو أبرازها)[١٢] .

وقد اعتمدته الأسلوبية – فيما بعد – بوصفه المستوى التعبيري الأول للكلمة الا أنه (لا دلالة له في نفسه في معزل عن الأصوات الأخرى التي تتحدد معه لتكوين الكلمة)[١٣] فهو إذن يكون فرعاً على الدلالة الوضعية للكلمات لأن الكلمات مفردة لا قيمة لها حتى يحكمها سياق ويضمها تأليف . وقد خلص د. كمال بشر إلى وجود ثلاثة اتجاهات حديثة في دراسة المعنى تتمثل في الآتي :

- **الاتجاه الأول** ويختص بدراسة المفردة معزولة عن السياق ويبدأ بدراسة الصوت (الفونيم) وهو الجزيئة الصغيرة في الكلمة .

- **الاتجاه الثاني** ويختص بدراسة المفردة داخل التركيب (المورفولوجيا) .

- **الاتجاه الثالث** ويختص بدراسة المفردة والتركيب معاً وهو ما نسميه بدراسة السياق .

ويمكننا القول ان الاتجاه الثالث يمثّل الاتجاه الذي سار فيه عبد القاهر الجرجاني في بحثه نظم القرآن ؛ فالكلمات لا قيمة لها من حيث هي ألفاظ مجردة إنما تتحدد قيمتها بحكم العلاقات التي تتكون بين الكلمة وما يجاورها من الكلمات على وفق ما يقتضيه العقل .

وتأسيساً على هذا القول وجدنا سبيلين للدلالة ودراسة معنى الكلمات من وجهة نظر عبد القاهر يمكن أن تتوزع عليهما المستويات الدلالية في نظرية النظم انطلاقاً من مبدئيته في دراسة التراكيب متجاوزاً حدود المفردة وإنما النظر إليهما معاً من حيث كونهما بنية تعبيرية ذات نسق لغوي تتحدد من خلال تضافر أجزائه قيمة النص لأن المستوى الدلالي عنده (يعني المعاني كما تترتب في النفس وليس الدلالة المعجمية للألفاظ)[١٤] فتمثل السمة الدلالية كل (ما هو نسقي أو علاقي في المعنى أي ما يربط بين المفردة ومفردات أخرى)[١٥].

وقد رسم عبد القاهر منهجه الدلالي بقوله : ((الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلُّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ومدار هذا الأمر على (الكناية) و (الأشعار) و (التمثيل) . فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ولكن يدلُّك اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانياً هو غرضك ...))[١٦] ؛ مختصراً ذلك بعبارته : ((أن تقول .. المعنى .. و .. معنى المعنى .. تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة و (بمعنى المعنى) أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر ..))[١٧] .

يرتكز البحث الدلالي إذن على مستوى العلاقات التركيبية أولاً ثم مستوى العلاقات القائمة على التأويل لأعتمادها سبيل الاستدلال عن طريق المعقول في الوصول إلى المعاني الثانية أو (معنى المعنى) ، ثانياً كما يسميها عبد القاهر ؛ حتى يمكننا من القول أنه عمد إلى دراسة المعنى بالاعتماد على ظاهر اللفظ أولاً فكانت هذه الدلالة سياقية لأن الألفاظ لا قيمة لها إلاّ بما يجاورها من الكلم ؛ وكانت الثانية تأويلية لاعتمادها سبيل الاستدلال العقلي منطلقاً في الوصول إلى دلالة الألفاظ فليس ((الغرض ينظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل))[١٨] .

وفيما يتعلّق بالمستوى التركيبي فإن البنى التركيبية القائمة في تأسيسها على تعلق الكلم بعضها ببعض حسب قوانين النحو وأحكامه تتعدد أوجهها بتعدد أنماط الخبر ومن خلال رصد تحولات البنى في التراكيب النحوية يكشف هذا المستوى عن المعاني المختلفة المتعددة إذ أن أول شيء تتعرض له الكلمة في التركيب هو نظام النحو الذي يهيئ الأجواء لتشكل العلاقات بينها وبين العناصر الأخرى فتكون مقيّدة بإرادته والذي يسند إليها وظيفة ترتبط من خلالها بعلاقة محددة يبدأ عندها الاتحاد بين شكل التركيب ودلالته ماراً عبر البنية التركيبية والمضمون المعجمي فتكون الكلمة على المستوى النحوي متكون من دمج بنية معينة بمعنى معين لأن العلاقات التركيبية تحكمها علاقات الملاءمة بين مداليل الألفاظ منعكساً ذلك على رتبة الركن في هذه العلاقات من حيث تقديمه أو تأخيره واختيار هذا اللفظ دون الآخر فلا ((يتصوّر أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبتها على ما هي موسومة به ..))[١٩] . فإن الكلمة تكون محققة لذاتها في فاعليتها في السياق إذ أن معنى الجملة ليس إلا مجموع السياقات التي تشكل الكلمة جزءاً منها وليست دلالاتها إلا مجموع التأليفات المتحققة لكلمة ما[٢٠] ؛ وإن البنية المتشكلة في النمط التركيبي المناسب تتوزع فيه الأدوار الوظيفية للكلمات بمقتضى دلالاتها[٢١] حيث يتأثر المعنى الدلالي بنوع البنية الشكلية ويرتبط بها ، ومن موقع الكلمة في الجملة يكشف عن

حقيقة المعنى لأن "المعنى اللغوي يختلف نتيجة لنوع الوحدات الداخلة في التراكيب ولمواقعها فاختلاف البنيات التشكيلية والمواقع الوظيفية يتبعه اختلاف دلالي وفقاً لحالات الاستعمال))[٢٢] لأن وظيفية الظاهرة اللغوية يرجع إلى الطاقة الإيحائية الخاصة التي تكون لها في السياق المعين والتي من شأنها أن تبرز انطباعاً سبق حصوله في النفس عند مباشرة النص فتخرج بما ينطبع في النفس[٢٣] من حيث كانت العلاقة التي تحصل بالنظم بين عناصر الكلام ليست وليدة معناها اللغوي وإنما نتيجة الوظائف النحوية أو ما يسميه عبد القاهر بتوخي معاني النحو بين الكلم فإن صورة النظم تكتمل بحسنها عند انسجام عناصر الكلمة صوتا ودلالة وتركيباً لأن النظم لا ينبع من خارج التركيب بل من داخله ومهمة الدارس الكشف عن هذا الامتداد الداخلي وأثره في خلق العلاقات بين المفردات ومراقبة التفاعل النحوي داخل الجملة فإن طرائق الصياغة المختلفة باختلاف المواقع النحوية يمكن أن تقدم قيماً تعبيرية في نص ما فالأمر أولاً وأخرا محكوم بإمكانات النحو[٢٤] المتمثلة في مجموعة العناصر النحوية التي يمكن إسقاطها في الظاهر أو التقدير . جعل عبد القاهر من الوجوه والفروق النحوية التي يكون عليها الكلام قاعدة لتتبع صور التراكيب والكشف عن الأغراض التي توحي بها حين تتغير من صورة إلى أخرى مع الأخذ في الحسبان إن كل تغيير في صور هذه التراكيب لابد أن يجيزه النحو أولاً من حيث الصحة والسلامة الإعرابية وإلاّ لتحول التركيب إلى حالة من التعقيد وفساد النظم الذي يختفي معه المعنى[٢٤] تأسيسا على أن عمل الناظم يقوم على النظر ((في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك "زيد منطلقٌ" و "زيد ينطلقُ" .. ويتصرف في التعريف والتنكير والتقويم والتأخير في الكلام كله وفي الحذف والتكرار والإضمار والأظهار فيصيب بكل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له...))[٢٥] وما إلى ذلك من الصور الأسنادية التي تتحقق في الخبر الذي يتصور بالصور الكثيرة[٢٦] ، من علمي المعاني والبيان[٢٧] وفيه ترصد تحولات البنية بعد أن تقرر أن البنية

نسق تعبيري يحكمه السياق القائم على مجموعة علاقات شملت طبيعة المفردة في التركيب المشتمل على مجموعة الاتساق اللغوية التي هي أساس النظم .

وكما أعتمد النحو أساساً في حسن النظم فإن العلاقة النحوية لا تكون لها ميزة في ذاتها ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها ما لم يكن ذلك كله في سياق ملائم[٢٨] ؛ يدلّل على صحة ذلك الشاهد القرآني في قوله تعالى : ((**وقيل يا أرض أبلعي ماءك ويا سماءُ أقلعي وغيض الماء وقُضي الأمر وأستوت على الجوديّ**))[٢٩] فليست المزية الظاهرة والفضيلة الباهرة إلاّ لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلاّ من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة وهكذا إلى أن تستقر بها إلى آخرها وأن الفضل نتاج ما بينها وحصل من مجموعها ؟ وإن شككت فتأمل هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت لأدّت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية ؟ قل : "أبلعي" وعدّها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وما بعدها وكذلك فاعتبر سائر ما يليها ؟[٣٠] فأن سر الأعجاز تحقق في الآية بالاتساق العجيب بين المعاني والألفاظ الذي حصل بحكم أن "نوديت الأرض ثم أُمرت ثم في أن كان النداء (بيا) دون (أي) نحو يا أيتُها الأرض ، ثم إضافة الماء إلى الكاف من دون أن يقال "أبلعي الماء" ثم أ، أُتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها ثم أن قيل: "غيض الماء" فجاء الفعل على صيغة فُعل الدالة على أنه لم يغض إلاّ بأمر آمر وقدرة قادر ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى "**وقُضي الأمر**" ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو "**أستوت على الجوديّ**" ثم إضمار بالسفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن ثم مقابلة (قيل) في الخاتمة بـ (قيل) في الفاتحة ...))[٣١] فقد تحقق التلاؤم السياقي من تآزر الوظائف النحوية وتحكمها في مواقع الكلمات وصولاً إلى المستوى الدلالي للآية ؛ فلم يكن المعاني بالألفاظ تعلّقاً باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في النطق بل تعلّقاً قائماً على حسن الأختيار والملاءمة المحكومة بمقتضى العقل .

وتتحكم الوظيفة النحوية في إظهار الصورة الأستعارية ففي قوله تعالى ((وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا))[٣٢] نجد عبد القاهر يقول : ((فإذا قلنا في لفظة (اشتعل).. أنها في أعلى رتبة من الفصاحة لم توجب تلك الفصاحة لها وحدها ولكن موصولاً بها (الرأس) معرّفا بالألف واللام مقرونا إليها (الشيب) منكّراً منصوباً))[٣٣] فليس المزية في اشتمال الآية على هذه الاستعارة وإنما لما سُلك بهذه الاستعارة من سبيل تضمن أسناد الفعل فيه إلى الشيء وهو لما هو من سببه فيرفع به ما يسند إليه ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوب بعده متبيّنا أن ذلك الأسناد وتلك النسبة إلى ذلك الأول أنما كان من أجل هذا الثاني ولما بينه وبينه من الأتصال والملابسة[٣٤] .

وحين يأتي إلى قول الشاعر في الشاهد الآتي :

*** وسالت بأعناق المطيّ الأباطحُ ***

يتخذ من النحو سبيلاً في الكشف عن دلالته وما وقع فيها من غرابة أكسبته حسناً فيقول : "أنه لم يعرب لأن جعل المطي في سرعة سيرها وسهولته كالماء يجري في الأبطح فإن هذا شبه معروف ظاهر ولكن الدقة واللطف في خصوصية أفادها بأن جعل (سال) فعلاً للأباطح ثم عدّاه بالباء بأن أدخل (الأعناق) في (البين) فقال : بأعناق المطي ، ولم يقل (بالمطي) ولو قال : سالت المطيّ في الأباطح لم يكن شيئاً"[٣٥] فأن جمال الصورة تأتي من تشغيل النحو في الدلالة البلاغية ونجده يقترب في هذا الموقف من المحدثين حيث صار همهم تحليل البنى اللغوية المكونة للخطاب الشعري مما زاد من قوة التفاعل بين الشعر فنّا واللغة علماً[٣٦] ؛ مختصراً في موضع آخر المسافة بين النحو والدلالة حتى تكون الصورة المتكونة من تفاعلهما قائمة على مفهوم التشكيل والصياغة[٣٧] ذلك حين يعرض لقول بشّار بن برد في الشاهد الآتي :

كأنّ مثار النقع فوق رؤوسنا ... وأسيافُنا ليلٌ تهاوى كواكبُه

علّقا عليه بقوله : ((بيت بشّار إذا تأملته وجدته كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم ورأيته قد صنع في الكلم التي فيه ما يصنعه الصائغ حين يأخذ كسراً من الذهب فيذيبها ثم يصبها في قالب ويخرجها لك سواراً أو خلخالاً . وإن أنت حاولت قطع بعض ألفاظ البيت عن بعض كنت كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار وذلك أنه لم يرد أن يشبّه (النقع) بالليل على حدة و (الأسياف) بالكواكب على حدة ولكنه أراد أن يشبه النقع والأسياف تجول فيه بالليل في حال ما تتكدر الكواكب وتتهاوى فيه فالمفهوم من الجميع مفهوم واحد والبيت من أوله إلى آخره كلام واحد ...))[٣٨] ولم يتأت هذا الاتحاد بين الغرض والمعنى إلاّ ((بأن جعل (مثار النقع) اسم (كأن) وجعل الظرف الذي هو (فوق رؤوسنا) معمولاً (لمثار) ومعلّقاً به وأشرك (الأسياف) في (كأنّ) بعطفه على (مثار) ثم وصل بأن قال : "ليل تهاوى كواكبه" فأتى بالليل نكرة وجعل جملة قوله "تهاوى كواكبه" له صفة ثم جعل مجموع "ليل تهاوى كواكبه" خبراً لكأنّ ... فأنظر هل ترى شيئا كان الاتحاد به غير ما عددناه ؟))[٣٩] وبذلك تكون البنية المتشكلة في النمط المناسب قد توزعت الأدوار الوظيفية فيها بمقتضى الدلالة[٤٠] حيث يتأثر المعنى الدلالي بنوع البنية الشكلية ويرتبط بها ؛ ومن موقع الكلمة في الجملة يكشف عن حقيقة المعنى لأن ((اختلاف البنيان التشكيلية والمواقع الوظيفية يتبعه اختلاف دلالي وفقاً لحالات الاستعمال)) مترتبا عن ذلك حكم سياقي يكشف عن ماهية تلك المعاني .

فتتعدد الأوجه الدلالية في التراكيب بتعدد الوجوه في تلك التراكيب الناشئة من تغير المواقع الركنية في المستوى التركيبي وعلى سبيل المثال ما استشهد به عبد القاهر من قول البحتري :

بلونا ضرائب من قد نرى ... فما إن رأينا لفتح ضريبا
هو المرء أبدت له الحادثا ... تُ عزماً وشيكاً ورأياً صليبا
تنقّل في خُلقي سؤدد ... سماحا مرجى وبأساً مهيبا
فكالسيف إن جئته صارخا ... وكالبحر إن جئته مستثيبا

معلّقا عليه بقوله : "فإنك ترى ما ترى من الرونق والطلاوة ومن الجسن والطلاوى ثم تتفقّد السبب في ذلك فتجده إنما كان من أجل تقديمه الظرف الذي هو (إذنبا) على عامله الذي هو (تكون) وإن لم يقل : فلو تكون عن الأهواز داري بنجوة اذنبا دهر ثم إن قال : (تكون) ولم يقل (كان) ثم أن نكّر الدهر ولم يقل : (فلو اذنبا الدهر) ثم أن ساق هذا التنكير في جميع ما أتى به من بعد ثم أن قال : (وأنكر صاحب) ولم يقل (وأنكرتُ صاحباً) لا ترى في البيتين الأولين شيئاً غير الذي عددته لك تجعله حسناً في (النظم ..)[٤١] مشيراً إلى أن الدلالة المتحققة من الشاهد أنما أسهم في تكوينها تفاعل البنى النحوية على تنوع أنماطها بين تقديم وتأخير وتعريف وتنكير إلى غير ذلك مما هو في عداد ما يجعل البنية الأسنادية أساساً في فاعلية الدلالة ومن ثم ظهور أثر ذلك بفعل السياق العام الذي يحتوي التركيب ليجلّي لنا حقيقة أن ((ليس إذا نحن تكلمنا في البلاغة والفصاحة مع معاني الكلم مفردة شغل وهي منّا بسبيل وإنما نعمد إلى الأحكام التي تحدث بالتأليف والتركيب))[٤٢] .

أمّا السبيل الثاني سلكه عبد القاهر في الكشف عن المعنى فهو سبيل الأستدلال عن طريق المعقول وهو ما سمّاه بـ (معنى المعنى) وقد حصر هذا الجانب بما يكون اتساعاً ومجازاً وكل ما يمكن أن ينضم تحت باب (اللفظ يطلق ولا يراد منه ظاهره) إنما معانٍ ثانية يتوصل إليها عن طريق المعقول دون اللفظ النطوق به ؛ وسبيل ذلك الكناية والاستعارة والتمثيل وسائر ضروب المجاز حيث تمثّل صور المجاز بأنواعه اتساعا وتفنناً لا إلى غاية)[٤٣] لأن (كل ما كان فيه على الجملة مجاز وعدول باللفظ عن الظاهر فما من ضرب من هذه الضروب الا وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغي أوجب الفضل والمزية)[٤٤] فيجعل الحسن والمزية في هذا السبيل على وجه أكمل مما لوجئ بالمعنى صريحاً فإن (من المركوز في الطباع والراسخ في غرائز العقول أنه متى أُريد الدلالة على معنى فترك أن يصرّح به ويذكر باللفظ الذي هو له في اللغة وعمد إلى معنى آخر فأشير به إليه وجعل دليلاً عليه كان للكلام بذلك حسن ومزية لا يكون إذا لم يصنع

ذلك وذكر بلفظه صريحاً)[٤٥] ؛ فتحلّ الوظيفة الإيحائية للدلالة محل الدلالة الوضعية لتكون الصورة البلاغية الناشئة عن هذه الدلالة عبارة عن نزاع بين الوظيفة والمعنى التي تسند فيها إلى الألفاظ وظيفة يعجز معناها المعجمي أو الوضعي عن أدائها[٤٦] ؛ وأن دلالة الدال ليست من ذات الدال الموضوع وإنما من أحالته على مدلول آخر ليكون دالاً لمدلول ثانٍ بحيث يستند ذلك إلى تغيير للمعنى وتحويل يقع بين النسق والبدائل إذا سلّمنا أن النسق في هذه الحالة يمثل مجموعة العلاقات القائمة بين الوحدات اللغوية من دون النظر إلى التركيب وإن البدائل تمثل مجموعة الكلمات التي يمكن أن يحلّ بعضها محل الآخر ، وأن حقيقة الأفهام تكون في الأستبدال الواقع في المعنى لا في اللغة فتكون الصورة المجازية حينئذ موتاً وأنبعاثاً في آن واحد ، فإنك تذكر الكلمة ولا تريد معناها ولكن تريد معنى ما هو يردف له أو شبيه به فإن (المعرض وما في معناه ليس هو اللفظ المنطوق به ولكن معنى اللفظ الذي دلّلت به على المعنى الثاني ففي قوله :

** فأتي جباتُ الكلب مهزولُ الفصيل **

الذي هو دليل على أنه مضياف فالمعاني الأُول المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض والوشي والحُلي وأشباه ذلك والمعاني الثواني التي يومأ إليها بتلك المعاني هي التي تكسى تلك المعارض وتزين بذلك الوشي والحلي فالكناية ههنا مثّلت دالاً على مدلولين مختلفين : مدلول حقيقي ومدلول مجازي وكلا المدلولين مرادان وليس معنى ذلك أن يراد اللفظ على ظاهره لأن "صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز وحتى لا يراد من الألفاظ إلاّ ظواهرها وضعت له في اللغة ولكن يشار بمعانيها إلى معانٍ أخرى..)[٤٧] فالدلالة اللزومية التي تحققت من الكناية إنما تحققت عن طريق المعقول دون اللفظ ومن هنا كانت أبلغ من الأفصاح[٤٨] وبلاغتها متحققة في إرادة المتكلم إثبات المعنى إيماءً به ليجعله دليلاً عليه[٤٩] حتى يتحقق الأنحراف الدلالي فيها على

مستوى معاني الألفاظ وليس على مستوى الألفاظ ذاتها حيث يتحقق الأنزياح الأستبدالي في الكناية على مستوى معاني الألفاظ من دون الألفاظ .

ففي قولهم (هو كثير رماد القدر) : ((أنهم أرادوا أنه كثير القرى والضيافة لم تعرف ذلك من اللفظ ولكنك عرفته بأن رجعت إلى نفسك فقلت : كلام قد جاء عنهم في المدح ولا معنى للمدح بكثرة الرماد فليس الا أنهم أراد أن يدلّوا بكثرة الرماد على أنه تنصب له القدور الكثيرة ويطبخ فيها للقرى والضيافة وذلك لأنه إذا كثر الطبخ في القدور كثر احراق الحطب تحتها وإذا كثر أحراق كثر الرماد لا محالة ...))[٥٠] .

ويمكن تمثيل الصورة بالمعادلة الآتية :

الدال ـــــ المدلول الأول ـــــ المدلول الثاني

↓ ↓ ↓

اللفظ　　المعنى　　معنى المعنى

كثير رماد　　كثير القرى　　مضياف

(القدر)

وفي المدلول الثاني وظيفة المدلول الأول أي يكون دالاً على مدلول ثانٍ ؛ هذا ما يفسّر قول عبد القاهر في "اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره" . ومن الشواهد على ذلك أيضاً ما استدل عليه عبد القاهر من قول الشاعر :

ولولا اعتصامي بالمنى كلّما بدا　　لي اليأس منها لم يقم بالهوى صبري

ولولا انتظاري كلّ يوم جدى غدٍ　　لراح بنعشي الدافنون إلى قبري

وقد رابني وهنُ المنى وانقباضها　　وبسط جديد اليأس كفّيه في صدري

حين يشير إلى الدلالة المتحققة من الاستعارة فليس ((المعنى على أنه استعارة لفظ (الكفّين) لشيء ولكن على أنه أراد أن يصف اليأس بأنه قد غلب على نفسه وتمكّن في صدره . ولمّا أراد ذلك وصفه بما يصفون فيه الرجل بفضل القدرة على الشيء وبأنه ممكّن منه وأن يفعل فيه كل ما يريد كقولهم : "قد بسط

يديه في المال ينفقه ويصنع فيه ما يشاء" ... فليس لك إلاّ أن تقول : أنه لما أراد ذلك جعل لليأس (كفين) واستعارهما فأما أن توقع الاستعارة فيه على اللفظ مما لا تخفى استحالته على عاقل))[٥١] فقد مثّلت الاستعارة عملية في داخل بنية المجاز ترتبط بالحقيقة من أجل التغاير أو من أجل إيقاع مجريات اللغة على المعنى الواحد الذي هو وضع اللغة في وضع مجازي ؛ فما اشتمل عليه الكلام من كناية او استعارة وسائر ضروب المجاز فإن سبيل معرفته عن طريق المعقول بحكم اعتماده على التأويل والوصول إلى المعنى على سبيل الاستدلال ففي ذلك كلّه لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ إنما أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر[٥٢] .

ويستوقفنا المجاز الحكمين بين الدلالة السياقية والدلالة التأويلية ويكون داخلاً فيما أطلق عليه "باب اللفظ يطلق ولا يراد منه ظاهره" ففي قوله "نهاري صائم وليلي قائم على إرادة معنى : صمتُ نهاري وأقمتُ ليلي ، ونام ليلي وتجلّى همّي ؛ وقوله تعالى : ((فما ربحت تجارتهم))[٥٣] وقول :

سقتْها خروق في المسامع لم تكنْ علاطاً ولا مخبوطةً في الملاغمِ

نجد عبد القاهر يقول : "أنت ترى مجازاً في هذا كلّه ولكن لا في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ ولكن في أحكام أجريت عليها أفلا ترى أنك لم تتجوز في قولك : نهارك صائم وليلك قائم كما في نفس (صائم) و (قائم) ولكن في أحكام أجريتهما خبرين على النهار والليل . وكذلك ليس المجاز في الآية في نفظ (ربحت) نفسها ولكن في أسنادها إلى التجارة وهكذا في (خروق) ليس التجوز في نفس (سقتها) ولكن في أسنادها إلى الخرق فلمّا كانت دلالة المعنى متحققة على سبيل التجوز بحكم السياق اختلف هذا النوع من المجاز عن سائر ضروب المجاز فكانت دلالته سياقية لأن كلاً من اللفظ ومعناه موجودان على سبيل الحقيقة وليس الاختلاف إلاّ في الحكم المترتب عليهما من جرّاء التغيير الواقع في بنية الأسناد أي في التجوز بذلك الأسناد كأن يسند الفعل إلى غير فاعله على سبيل الحقيقة أو

ما كان فاعلاً على سبيل النقل فلمّا ((كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن المجاز في نفسه وإذا لم يكن المجاز في نفس اللفظ كان لا محالة في الحكم..))(٥٤)

ومما لاشك فيه أن المتلقي يشترك في إدراك سبيلي وضوح المعنى ودلالته؛ من حيث أن الخبر لايتصوَّر ((إلاّ فيما بين شيئين : مُخبر به ومُخبر عنه، فينبغي أن تعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث وذلك أنه كما لا يتصوّر أن يكون هاهنا خبر حتى يكون مخبرٌ به ومخبر عنه كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له "مخبرٌ" يصدر عنه ويحصل من جهته ويكون له نسبة إليه وتعود التبعة فيه عليه))(٥٥) .

فتلك إذن مستويات الدلالة عند عبد القاهر الجرجاني منطلقاً من حقيقة كون أن الغاية الأولى للغة الإيصال (الأبلاغ) منتقلاً بهذه الغاية إلى المستوى البلاغي الفني بعد أن تأسس لدينا أن (الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه ويصرّفها في فكره ويناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله وتُوصف بأنها مقاصد وأغراض وأعظمها شأنها (الخبر) فهو الذي يتُصور بالصورة الكثيرة وتقع فيه الصناعات العجيبة وفيه يكون في الأمر الأعمّ المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة فتكون الأشكال التعبيرية والصيغ ذات البُنى المتعددة والدلالات المختلفة تصويراً للمستويات الدلالية في نظرية النظم التي تجعل من اللغة جهداً فكرياً بقصد جمالي ...

الهوامش :

١ - دلائل الأعجاز ص٢٦٣ .

٢ - مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ - ميشال عاصي ص١٦٦.

٣ - مبادئ في علم الأدلة - بالمر - ص٧٧.

٤ - الأسلوب والأسلوبية - عبد السلام المسدّي ص١٥٣.

٥ - التعريفات - الشريف الجرجاني ص٢١٥.

٦ - ينظر - علم الدلالة - جون لاينز ص٩-١٣.

٧ - الأسلوب والأسلوبية - عبد السلام المسدي ص١٥٥.

٨ - ينظر - علم الدلالة - بيارغيرو ص١٠.

٩ - ينظر - الدرس الدلالي في خصائص ابن جني - د. سليمان أحمد ياقوت ص٣. وعلم الدلالة - جون لاينز ص١٣.

١٠ - ينظر : النحو والدلالة - محمد حماسة عبد اللطيف ص٣٣.

١١ - دلائل الأعجاز ص٤٨٣.

١٢ - الفونولوجيا وعلم الألفاظ - ر. ياكبسون بمساعدة موريس هال - مجلة الفكر العربي ع ٨-٩ لسنة ١٩٨٩ طرابلس ص١٤٥ .

١٣ - في التحليل اللغوي ، د. أحمد خليل عمايرة ص٢٧.

١٤ - ينظر - دراسات في علم اللغة - القسم الثاني ص١٥٣ وما بعدها . وينظر: علم الدلالة والمعجم العربي - عبد القادر أبو شريفه وآخرون ص٣٣.

١٥ - نحو قراءة جديدة لنظرية الظم عند الجرجاني - أحمد المتوكل - مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ص٩٧ .

١٦ - اللسانيات واللغة - نماذج تركيبية ودلالية - عبد القادر الفهري ج٢ ص١٩٥.

١٧ - دلائل الإعجاز ص٢٦٢.

١٨ - دلائل الإعجاز ص٢٦٣.

١٩ - دلائل الإعجاز ص٤٩-٥٠.

٢٠ - دلائل الإعجاز ص٤٤.

٢١ - ينظر : بنية اللغة الشعرية - جان كوهن ص١٠٦.

٢٢ - ينظر : التفكير اللساني في الحضارة العربية - عبد السلام المسدّي ص٣٢٤.

٢٣ - عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن بين العربية ونحوها - د. البدراوي زهران ص٢٣١.

٢٤ - في منهجية الدراسة الأدبية - عبد الهادي الطرابلسي - سلسلة اللسانيات - تونس - ع ١٣-١٩ لسنة ١٩٨٧ ص٢١٧.

٢٥ - ينظر : النحو بين عبد القاهر وتشوفسكي - محمد عبد المطلب - مجلة فصول مج٥ ع١ لسنة ١٩٨٤م ص٢.

٢٦ - ينظر : نظرية العلاقات والنظم ، محمد نايل ص٦٣ .

٢٧ - دلائل الإعجاز ص٨٢،٨١.

٢٨ - ينظر دلائل الإعجاز ص٥٢٨ ، ٥٤٣.

٢٩ - ينظر : نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز ، الرازي ص٣٥.

٣٠ - ينظر النحو والدلالة - د. محمد حماسة عبد اللطيف ص٩٨.

٣١ - سورة هود - الآية ٤٤.

٣٢ - دلائل الإعجاز ص٤٥.

٣٣ - دلائل الإعجاز ص٤٦.

٣٤ - سورة مريم - الآية ٤ .

٣٥ - دلائل الإعجاز ص٤٠٢-٤٠٣.

٣٦ - دلائل الإعجاز ص١٠٠.

٣٧ - دلائل الإعجاز ص٧٥-٧٦ . وينظر : أسرار البلاغة ص١٥.

٣٨ - ينظر : علم اللغة وفن الشعر - جورج شناينز - مج الثقافة الأجنبية ع١ لسنة ١٩٨٢ ص٢٨ .

٣٩ - ينظر : دلائل الإعجاز ص٤٨٢ ، ٥٠٧.

٤٠ - دلائل الإعجاز ص٤١٤.

٤١ - دلائل الإعجاز ص٤١٥.

٤٢ - ينظر اللساني الدلالي في الحضارة العربية - عبد السلام المسدّي ص٣٢٤.

٤٣ - عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها - د. البدراوي زهران ص٨.

٤٤ - دلائل الإعجاز ص٨٦ .

٤٥ - دلائل الإعجاز ص٧٢ .

٤٦ - دلائل الإعجاز ص٦٦ .

٤٧ - دلائل الإعجاز ص٤٣٠.

٤٨ - دلائل الإعجاز ص٤٤٤ .

٤٩ - ينظر : بنية اللغة الشعرية ص١٢٨، ١٢٩، ٢٠٢.

٥٠ - دلائل الإعجاز ص٢٦٣-٢٦٤.

٥١ - دلائل الإعجاز ص٢٦٥.

٥٢ - ينظر دلائل الإعجاز ص٤٣١.

٥٣ - ينظر دلائل الإعجاز ص٧١ .

٥٤ - دلائل الإعجاز ص٤٣١.

٥٥ - دلائل الإعجاز ص٤٦٢.

٥٦ - ينظر دلائل الإعجاز ص٢٦٢ ، ٢٦٣.

٥٧ - سورة البقرة - الآية ١٦.

٥٨ - دلائل الإعجاز ص٢٩٤.

٥٩ - دلائل الإعجاز ص٢٩٤.

٦٠ - دلائل الإعجاز ص٥٢٨.

٦١ دلائل الإعجاز ص٥٢٨.

مصـــادر البحث :

١. القرآن الكريم .
٢. أسرار البلاغة في علم البيان - عبد القاهر الجرجاني - صحّحها السيد محمد رشيد رضا - القاهرة - ط٦ لسنة ١٩٥٩م .
٣. الأسلوب والأسلوبية - عبد السلام المسدّي - الدار العربية للكتاب - تـونس ط٢ ١٩٨٢م .
٤. بنية اللغة الشعرية - جان كوهن - ترجمة محمد الولي ومحمد العمـري - الدار البيضاء - المغرب ط١ ١٩٨٦م .
٥. التعريفات - الشريف الجرجاني (علي بن محمد) - مكتبة لبنان - ١٩٦٩م .
٦. التفكير اللساني في الحضارة العربية - عبد السلام المسدّي - مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم - تونس ١٩٨١م .
٧. دراسات في علم اللغة (القسم الثـاني) - د. كمـال بشـر - دار المعـارف ١٩٧١م .
٨. الدرس الدلالي في خصائص أبن جني - د. أحمـد سـليمان يـاقوت - دار المعرفة الجامعة الأسكندرية - ط١ ١٩٨٩ م .
٩. دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني - قرأه وعلق عليه محمـود محمـد شاكر - ط٢ ١٩٨٩م - مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر .
١٠. عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها - د. البـدراوي زهران - دار المعارف - مطابع كل العرب ١٩٨١.
١١. علم الدلالة - بيار غيرو - ترجمة انطوان أبو زيد - البيضاء - ١٩٨٩.
١٢. علم الدلالة - جون لاينز - ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة - مطبعة جامعة البصرة ١٩٨٠م .
١٣. علم الدلالة والمعجم العربي - عبد القادر أبـو شـريفة وآخـرون - ط١ / ١٩٨٩ - دار الفكر للنشر عمان - الأردن .

١٤. علم اللغة وفن الشعر - جورج شتاينز - ترجمة د. ناجي الحديثي - مجلة ال الأجنبية ع١ لسنة ١٩٨٢ بغداد .

١٥. الفونولوجيا وعلم الألفاظ - ر. ياكبسون بمساعدة موريس هالك - مجلة الفكر العربي - ع٨-٩ السنة الأولى - طرابلس - ليبيا .

١٦. في التحليل اللغوي - د. خليل أحمد عمايرة - مكتبة المنار - الأردن ١٩٨٧م .

١٧. في منهجية الدراسة الأدبية - د. عبد الهادي الطرابلسي - سلسلة اللسانيات - تونس ع١٣-١٩ لسنة ١٩٨٧ .

١٨. اللسانيات واللغة - نماذج تركيبية - الكتاب الثاني - د. عبد القادر الفاسي الفهرسي طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة - آفاق عربية - بغداد.

١٩. مبادئ في علم الأدلة - أف.آر.بالمر - ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة - الجامعة المستنصرية - مطبعة العمال المركزية بغداد ١٩٨١م .

٢٠. مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ - ميشال عاصي - بيروت - دار العلم للملايين ١٩٧٤م .

٢١. النحو بين عبد القاهر وتشومسكي - مجلة فصول مج٥ ع١ لسنة ١٩٨٤.

٢٢. نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني - أحمد المتوكل - مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - فاس - المملكة المغربية ١٩٨١م .

٢٣. النحو والدلالة - د. محمد حماسة عبد اللطيف - ط١ ١٩٨٣م .

٢٤. نظرية العلاقات والنظم بين عبد القاهر والنقد الغربي الحديث - دار الطباعة المحمدية - الأزهر - القاهرة ١٩٦٤م .

٢٥. نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز - فخر الدين الرازي - تحق د. إبراهيم ومحمد بركات حمدي أبو علي - دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان - المدينة - ١٩٨٥م .